أ. د./ طارق فهمى
أستاذ العلوم السياسية، مستشار المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط

مرتكزات السياسة الخارجية المصرية
تجاه القضية الفلسطينية
(نحو مقاربة للدور والمسارات والاتجاهات الراهنة والمنتظرة)

مقدمة :

تشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية منذ وصول الرئيس عبد الفتاح السيسى نقلة نوعية فى مسار دعم القضية الفلسطينية، والحرص على إعادة تقديمها للواجهة الدولية؛ بعد أن باتت القضية فى دائرة محدودة وضيقة، وبعد أن انفردت الحكومة الإسرائيلية وطوال سنوات حكم الرئيس الأمريكى السابق ترامب فى القيام بأعمال انفرادية؛ ترجمة للقرارات الأمريكية غير المسبوقة فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى، والتى بمقتضاها تم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة إلى القدس، إضافة للاستمرار فى مخطط الاستيطان فى القدس وما يجاورها، مع العمل على تنفيذ سلسلة من المشروعات الطويلة الأجل؛ لتغيير البعد الديمجرافى فى الأراضى المحتلة، كما شهدت العلاقات المصرية الإسرائيلية تحولات حقيقية تأكيدًا لاستمرار إلتزام الجانبين باستحقاقات معاهدة كامب ديفيد، وتواصل الجانبين عبر مسارات أمنية واستخباراتية، وانعقاد اللقاءات الدورية بين الجانبين، إضافة للانخراط معًا فى مسار التعاون الإقليمى والذى تَعمَّق بمشاركة البلدين فى منتدى غاز المتوسط والمنظمة الإقليمية للغاز، واستيراد مصر الغاز من إسرائيل، والاتفاق على مزيد من الخطوات الإيجابية بشأن توسيع نطاق اتفاقية الكويز وتنمية آليات التعاون المشترك [(١)] .

هدف الدراسة :

تستهدف هذه الدراسة فى إطارها النظرى والتطبيقى تأكيد مرتكزات السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية، والدور المحورى فى هذه القضية قياسًا بدور القوى الإقليمية والدولية الأخرى، وعبر سلسلة من الأدوار المتعددة والتى تعمل من خلالها أجهزة المعلومات المصرية، وعبر تراكم فى المهام والأدوات وآليات التحرك المتعدد فى مسارات واتجاهات منضبطة وفق منظومة كاملة تركز على أن مصر ستظل المساند الأكبر لقضية العرب الأولى بصفتها أكبر دولة عربية، ومصر لم ولن تتخلى عن دورها كقوة إقليمية تقود وتتفاعل وتُناصر القضية الفلسطينية؛ لذا اتخذت تدابير وقرارات ذات طبيعة سياسية لمساندة القضية الفلسطينية منذ نشأتها، وتمثَّل ذلك فى مواقف رؤسائها والمسئولين بها فى المحافل والمؤتمرات الإقليمية والدولية، وكذلك فى مواجهة العدوان الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى خلال السنوات الأخيرة.

المنهج المستخدم :

سيتم استخدام المنهج الوصفى؛ باعتباره أحد أهم مناهج البحث العلمى والذى يستخدم فى الغالب بهدف وصف وشرح ظاهرة معينة، وعرضها بطريقة نقدية للحصول على النتائج أو تحديد الأسباب التى أدت لحدوثها، كما يُعَدُّ المنهج الوصفى استقصاءً يقوم على ظاهرة من الظواهر كما هى قائمة فى الوقت الحاضر؛ بهدف تشخيصها وكشف جوانبها، وتحديد العلاقات القائمة بين عناصرها والعلاقات بينها وبين ظواهر أخرى، ويشار أيضًا إلى أن الأسلوب الوصفى فى البحث هو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمى المنظم الذى يصف ظاهرة أو مشكلة محددة، ويناسب تناولنا فى هذه الدراسة الاعتماد على

هذا المنهج فى التناول والعرض والتركيز على مستهدف البحث فى بنوده ومقاربته .

مدخل تمهيدي

أطر وإستراتيجيات:

تنطلق أدوار أجهزة المعلومات فى مجال الوساطة بالصراعات والأزمات من **ثلاثة أطر أساسية** تمثل جلها تفسيرًا لعملية تمدد تلك الأجهزة من المجال الأمنى الإستراتيجى إلى السياسى الدبلوماسى، ويمكن طرحها على النحو التالى:

الإطار الأول: التداخل الأمنى والسياسى، إذ إن طبيعة التداخل الراهن بين الفعلين الأمنى الإستراتيجى، والسياسى الدبلوماسى، عند التعاطى مع الأزمات والتهديدات التى تواجه الأمن القومى للدولة، فرض على أجهزة المعلومات ألا تقف عند حدود مهامها التقليدية المتعلقة بدعم أجهزة صنع القرار بالتقديرات والتقييمات الإستراتيجية. وينشأ مثل هذا التداخل بالأساس من داخل مجتمع المعلومات ذاته، لاسيما مع امتلاك أغلب دول العالم أجهزة استخباراتية متعددة المهام تعمل غالبًا وفقًا لرؤية وتصور تربط بين الأمن والسياسة والدبلوماسية. فعلى سبيل المثال، فإن ضباط جهاز المعلومات العسكرية الإسرائيلية «أمان» (المعنىّ بجمع وتحليل المعلومات العسكرية، فضلاً عن الإنذار المبكر، حول الأعمال العسكرية المضادة لإسرائيل) يمارسون أدوارًا متداخلة مع نُظرائهم فى جهاز الموساد (المعنىّ بجمع وتحليل المعلومات والقيام بعمليات سرية خارج إسرائيل). إذ يتولى الجهازان الاستخباريان، تحت إشراف مجمع المعلومات العام فى إسرائيل، إدارة ملفات مثل غزة، ووضع إستراتيجيات المواجهة مع حزب الله، وتنظيمات إرهابية مثل القاعدة وداعش.

وامتد ذلك التداخل فى المهام الأمنية والإستراتيجية بين أجهزة المعلومات المتعددة داخل الدولة، إلى تفاعلات العلاقات الإقليمية والدولية لأداء مهام أخرى، ومنها العمل السياسى الدبلوماسى، تحت سواتر متعددة تعرف بـ «**وظيفة الخدمة غير المعلنة**» داخل أجهزة الاستخبارات، إذ قد يعمل عضو الجهاز الاستخباراتى، تحت غطاء دبلوماسى فى سفارة بلاده، مما يؤهله للعب دور سياسى. وعادة ما يشار لهذا النمط - الشائع لدى أجهزة المعلومات الأمريكية والروسية والإيرانية- بـ «**دبلوماسية الخدمة السرية**» فى الخارج. ويعكس ذلك النوع من الدبلوماسية السرية أمرين أساسيين، **الأول:** قدرة أجهزة المعلومات على توظيف إمكانات أعضائها لممارسة لعبة السياسة والدبلوماسية، دون الخضوع للضوابط الصارمة على رجال السلك الدبلوماسى الذين يعملون وفقًا لقواعد مستقرة فى الاتفاقيات والمعاهدات دولية، **والثانى:** الاستفادة من قدرة أعضاء المعلومات فى امتلاك شبكة علاقات سرية قد تُمكنهم من فهم نيات الخصوم أو الأطراف الذين يتم التفاوض معهم. فعلى سبيل المثال، لعب ضباط المخابرات الإيرانية دورًا سياسيًا لافتًا عبر سفاراتهم، فى التفاوض مع الدول الأوروبية، قبل توقيع الاتفاق النووى بين إيران والدول الغربية (٥+١) فى العام ٢٠١٥، وهو ما امتد بدوره إلى مرحلة الانسحاب الأمريكى من الاتفاقات التى أعلنها الرئيس الأمريكى دونالد ترامب فى مايو ٢٠١٨. (٢)

الإطار الثانى: دور المعلومات فى صياغة وتنفيذ السياسة العامة، حيث يشير هذا الإطار إلى أن انتقال المعلومات من مجال الأمن إلى الدبلوماسية، مرده الأساسى دورها المتصاعد فى صياغة وتنفيذ السياسة العامة للدولة، لاسيما وأن أجهزة المعلومات تضم غالبًا إدارات متعددة لصنع القرار، والمشاركة فيه، بل والتأثير عليه عبر أفرع البيانات، وهو ما يمكّن تلك الأجهزة من التأثير فى صياغة توجهات السياسة العامة، عبر الانتقال من مرحلة جمع وتحليل المعلومات إلى تشييد أطر ورؤى وسيناريوهات للتعامل السياسى والإستراتيجى. **ويتجلى هذا الدور فى عدة اتجاهات أساسية، من أبرزها ما يلى:**

- **صياغة أجهزة المعلومات لرؤية عامة لتحرك الدولة تجاه التحديات والأخطار**، سواء أكانت من قبل الأصدقاء أم الأعداء، فعلى سبيل المثال، قادت المعلومات المركزية الأمريكية بعد الهجوم الإرهابى فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ عملية تطبيق قواعد صارمة للتنسيق بين مؤسسات وقطاعات الدولة السياسية والأمنية، وليس فقط على صعيد وكالاتها الداخلية، لاسيما وأن تقرير لجنة الحادى عشر من سبتمبر، الذى صدر فى العام ٢٠٠٤ قد كشف عن ضعف التنسيق والتواصل بين الأجهزة الأمريكية المسئولة عن الاستجابة للهجمات الإرهابية.
- **عدم قدرة العمل الدبلوماسى أحيانًا على مواكبة التفاعلات المعقدة للأحداث الإقليمية والدولية**، مقارنة بما تحظى به عناصر أجهزة المعلومات من خبرات متراكمة وأنشطة لا تخضع للقيود التقليدية. فالحاصل أن عناصر الخدمة السرية فى أى جهاز استخباراتى يكتسبون مهارات وإمكانات تعطى لتحركاتهم حضورًا وتأثيرًا، بخلاف ما يحظون به من الدعم المالى عبر الموازنات السرية، وتلقّى المعلومات مساندة من قيادات النظام السياسى، وهو ما قد لا يتوافر

أحيانًا للمؤسسات التقليدية التى تعمل وفقًا لموازنات محددة، وقواعد منضبطة منصوصٌ عليها مسبقًا. (٣)

● **انتهاج أساليب ذكية لمواكبة التحديات المعقدة التى تواجه الأمن القومى**، إذ يُشير الواقع الراهن لأغلب أجهزة المعلومات إلى أنها تعمل فى بيئة مضطربة وغير مستقرة، ويكتنفها الغموض وصعوبة التنبؤ؛ الأمر الذى يدفعها إلى ابتداع أساليب جديدة فى العمل الاستخباراتى لتحقيق أهداف ومصالح الدول فى المجال الخارجى. إذ يمكن لها الإقدام على أساليب ذكية تجمع بين الناعمة والصلبة، قد لا تتوافر للمؤسسات الدبلوماسية التقليدية من قبيل شراء النخب السياسية فى دولة أخرى، أو تمويل مباشر وغير مباشر لبعض المنظمات غير الحكومية للعمل لمصلحتها فى منطقة صراع ما، أو حتى التغلغل فى بنية التفاعلات الداخلية للدول المعادية أو حتى الصديقة، بل وقد يصل الأمر إلى عمليات اغتيال سياسى لقيادات الخصوم الذين يعرقلون تسوية الصراع. وتستهدف هذه الأساليب وغيرها – الشائعة لدى أجهزة المعلومات فى العالم – بناء بيئة مواتية لتعزيز مصالح الدولة ومنع إضرار الآخرين بها.

● **تعزيز النفوذ والمعلومات داخل مؤسسات النظام السياسى**، إذ إن تصاعد تأثير أجهزة المعلومات فى صياغة رؤية وتحرك السياسة العامة لمواجهة التحديات للأمن القومى، ينبع أحيانًا من محاولة تعزيز نفوذها داخل بنية النظام السياسى على حساب مؤسسات أخرى، بحكم قرب قيادة أجهزة المعلومات من الدائرة الضيقة لعملية صنع القرار، وانفرادها بإدارة بعض الملفات السياسية – وإن كان ذلك قد يواجه أحيانا إشكاليات– خاصة إذا كانت هنالك فجوة بين القيادة السياسية وأجهزة الاستخبارات، كما هو الحال بين الرئيس ترامب والمعلومات المركزية الأمريكية، على خلفية الخلافات حول التدخل الروسى المزعوم فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية فى العام ٢٠١٦.

الإطار الثالث: تعقد الأزمات والصراعات الداخلية فى الدول، إذ إن تعقد الصراعات الداخلية مع تعدد الفاعلين، ونشوء قضايا أخرى معقدة مثل، الهوية بجانب السلطة والثروة، وتشابكها مع فواعل إقليمية ودولية، جعل التدخل لتسويتها تنطوى على صعوبات، عند اللجوء إلى المسارات التقليدية فى الوساطة، كتلك التى قد تقوده منظمات أممية (الأمم المتحدة)، أو إقليمية، أو حتى الحكومات، مما قد يفتح الباب أمام مسارات غير تقليدية ومنها أجهزة المعلومات كى تكون أكثر فعالية فى التواصل مع أطراف النزاع، ومحاولة التوصل إلى صفقة سياسية لتسوية أزمة أو صراع ما. (٤)

وما يدعم ذلك أن أجهزة المعلومات قد تلجأ إلى آليات للتدخل فى الأزمات والصراعات عبر أساليب سرية (لقاءات دورية مع أطراف النزاع للتعرف على مطالبها، وحدود ما يمكن أن تقبله من عدمه فى أى صفقة مقترحة)، وذلك لتحييد الضغوطات الداخلية والخارجية وكذلك وسائل الإعلام التى عادة ما تتلقى النتيجة العلنية للمفاوضات، وليست طبيعة ديناميكاتها ومساراتها السرية، وهو أمر قد لا يكون متاحًا أحيانًا للوسائل التقليدية الدبلوماسية. فعلى سبيل المثال، تدخلت المعلومات الألمانية فى مراحل معينة لحل أزمة الجندى الإسرائيلي جلعاد شاليط، الذى اختطفه الجناح العسكرى لحركة حماس لمدة خمس سنوات، وهو ما أدى إلى الإفراج عنه فى أكتوبر ٢٠١١ مقابل ٤٤٧ سجينًا فلسطينيًا. ولا تزال المعلومات الألمانية تسعى، فى الوقت الراهن، إلى تكرار تلك الوساطة إزاء صفقة تبادل الأسرى بين حماس وإسرائيل.

بناء على الأطر المفسِّرة لتمدد أجهزة المعلومات للعمل السياسى والدبلوماسى، فثمة إستراتيجيات عامة لتلك الأجهزة عادة ما تنتهجها لتعظيم دورها داخل بنية النظام السياسى، وبالتالى إفساح المجال لها للتأثير أكثر فى أنشطة الوساطة فى الصراعات والأزمات، ومنها:

إستراتيجية التوجيه، وذلك من خلال تأثير أجهزة المعلومات فى توجيه دوائر صنع القرار لتبنى توجهات حاكمة ومباشرة، وبما يعطى تلك الأجهزة دورًا فى إدارة الوساطة، وفقًا لحساباتها وتقييماتها المسبقة، وتعتمد هذه الإستراتيجية على مهارة جهاز المعلومات فى خلق دوائر تأثير كبيرة داخل النظام السياسى ذاته.

إستراتيجية تكاملية، حيث يسعى جهاز المعلومات إلى ممارسة دوره فى المجال السياسى والدبلوماسى، عبر بناء دوائر تكاملية وتفاعلية من مؤسسات الدولة التى تشاركه فى عملية تفكيك عناصر الصراع المهدد للأمن القومى للدولة، الأمر الذى يجنبه الدخول فى صراعات مع مؤسسات صنع القرار الداخلى التى قد تختلف أو تتفق معه فى تقييم ذلك المهدد. (٥)

إستراتيجية الحسم، وذلك عبر لعب أجهزة المعلومات دورًا حاسمًا وعاجلًا فى إتمام التسويات، حتى ولو كانت منقوصة أو غير ناضجة، مع عدم الاعتداد بأى دور مخالف من المؤسسات الأخرى داخل النظام السياسى، ولعل هذه

الإستراتيجية باتت متزايدة خاصة فى الدول التى تعانى أزمات وتهديدات حقيقية، ولديها الإمكانات المباشرة لإنجاز الوساطة، عبر أساليب استخباراتية متعددة بما فيها، تمويل أطراف الصراع ماليًا، أو تنفيذ استحقاقات التسوية على الأرض، وهو ما قد ينجح معها التدخل الاستخباراتى فى التوسط فى الأزمة، لكن دون إنهائها بشكل كامل.

أشكال وأدوات الوساطة

على الرغم من أن الدور المهم للوساطة غير التقليدية لأجهزة المعلومات فى مناطق الصراع التى قد لا يكون منصوصًا عليها فى إطار بنية النظام السياسى، فضلاً عن كون بعض تلك المهام قد تكون سرية، إلا أنّ الواقع الراهن يشهد مؤشرات على أشكال متعددة لتلك الأدوار، ويمكن تفصيلها على النحو التالى:

الوسيط عن بعد: حيث تقوم أجهزة المعلومات بتمهيد الأجواء الإجرائية لبدء الوساطة فى الصراعات، من خلال تحركات ميدانية أو سياسية غير معلنة، وعبر سواتر مختلفة، فضلاً عن وضع خطط محكمة زمنية ومتعددة المسارات لبدء المفاوضات بين أطراف النزاع. وقد تطور دور المعلومات لإجراء مفاوضات مع بعض الأطراف دون البعض الآخر، بصورة منفردة أو جماعية، بهدف بناء تصور مُسبق حول الصفقة أو الاتفاق الذى يمكن أن يكون قابلاً للتنفيذ. فعلى سبيل المثال، تدخلت أجهزة المعلومات النرويجية لمتابعة الاتصالات الفلسطينية –الإسرائيلية، فى تسعينيات القرن العشرين، ثم تطور دورها للمشاركة عن بعد، فى الإعداد لما عُرف لاحقًا **باتفاق أوسلو**، كما رعت المخابرات البريطانية بعض الاتصالات الفلسطينية الإسرائيلية غير الرسمية لإعداد وثيقة عمل مشتركة ٢٠١٦.

الوسيط عن قرب: حيث قد تلعب أجهزة المعلومات دورًا تدخليًا مباشرًا فى الوساطة فى بعض الصراعات والأزمات فى الدول الأخرى، انطلاقًا من قبولها لدى الأطراف المتنازعة، ما قد يُعطى تحركاتها مصداقية سياسية وإستراتيجية. هنا، تعتمد أجهزة المعلومات على أدوات التأثير البنَّاء، والموجه لأطراف النزاع، بهدف التوصل إلى حد أدنى من الاتفاق يسمح لهم بإبرام اتفاق، كما قد يمتد دور المعلومات – ليس فقط لإتمام الاتفاق– وإنما متابعته وتنفيذه. فعلى سبيل المثال، لعبت المعلومات المركزية الأمريكية دورًا أساسيًا فى التواصل بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية قبل وفىأثناء الانفتاح الأمريكى على بيونج يانج، عندما التقى الرئيس الأمريكى دونالد ترامب نظيره الكورى الشمالى كيم جونج أون فى يونيو ٢٠١٨. [٦]

الوسيط المرحلى: حيث تبنى عادة أجهزة المعلومات تقييمًا إستراتيجيًا مسبقًا يعتمد على ضرورة الاكتفاء بدور تمهيدى فى الوساطة، وعدم الدخول فى تفاصيل تنفيذ اتفاقات، تخوفًا من أن تتحمل دورًا تاليًا فى الوساطة، وهو الأمر الذى قد يخصم من جهودها فى الوساطة الاستخباراتية، إذ قد تصبح عندها منقوصة. ويستهدف التأثير الاستخباراتى المرحلى غير الكامل عبر وسائل داعمة مثل، شبكة العلاقات الاستخباراتية مع وسائل الإعلام، وتوظيف الخبرات الدبلوماسية والسياسية، بما يخدم توجهات جهاز الاستخبارات، وتطوير دوره مستقبلاً فى منطقة النزاع. ولعل المعلومات القطرية أقدمت على ذلك التدخل المرحلى المنقوص فى عدة نزاعات إفريقية، تحت سواتر سياسية ودبلوماسية، موظفة الأدوات المالية لدفع الأطراف لتوقيع اتفاقات بغض النظر عن مدى اكتمالها، ولكن بدا هدفها الأساسى تعزيز حضور الدوحة السياسى والأمنى، كما الحال فى مرحلة معينة من مراحل أزمة دارفور فى غربى السودان.

الوسيط المبادر: إذ لا تكتفى أجهزة المعلومات أحيانًا بالتحرك للوساطة فى الأزمات والصراعات، بناء على تكليف من القيادة السياسية، ولكن من خلال طرح مبادرات استباقية لتسوية أزمة أو نزاع فى دولة أخرى، نتاجًا لرؤيتها للمخاطر والتهديدات التى يمكن أن تنجم عن تلك الأزمة على الأمن القومى للدولة، فعلى سبيل المثال، تدخلت المعلومات التركية على خط الأزمة مع إسرائيل، بعد واقعة اقتحام قوات الأخيرة سفينة مرمرة التى كانت محملة بمساعدات إنسانية لغزة فى العام ٢٠١٠ ، عبر ترتيب لقاءات مشتركة شارك فيها عناصر من استخبارات البلدين للتفاوض حول تسوية الأزمة ودفع تعويضات إسرائيلية للجانب التركى. [٧]

الوسيط المراقب: حيث قد يكتفى جهاز المعلومات بممارسة دور الوساطة بين أطراف النزاع، دون العمل على تفكيك عناصرالصراع بينهم، أى يقتصر دوره على المراقبة إلى حين اتضاح الرؤية، فى ظل وجود أطراف ومؤسسات منافسة أخرى تعمل على الوساطة ذاتها. ولعل ذلك الأمر يجد تجليًا له فى مراقبة جهاز المعلومات السورى لتنفيذ اتفاقيات خفض التوتر مع الجماعات المسلحة الذى تشارك فيها أطراف إقليمية ودولية، وكذلك متابعة مسار العلاقات مع الأردن من منظورها الأمنى والإستراتيجى.

التطبيق العملى

وفقًا لما سبق سعت السياسة الخارجية المصرية لتأكيد حضورها فى الملف الفلسطينى من خلال مسارات للتحرك والتى يمكن إيجازها فيما يلى :

أولا : مسارات التحرك :

المسار الأول : عبر الدبلوماسية الرئاسية والتى عمل على تدشينها الرئيس عبد الفتاح السيسى من خلال الدعوة فى كلمته بمقر الجمعية العامة للأمم المتحدة على دعم القضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية، مع الدعوة للدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، والاحتكام إلى ما يُعرف بخيار حل الدولتين، وهو منطلق التحرك المصرى فى الأساس فى المحافل الدولية وفى الحوار مع الرباعية الدولية، وقد حرص الرئيس السيسى على التركيز على الأبعاد المهمة فى تفاصيل القضية الفلسطينية، وباعتبارها المسبب لعدم الاستقرار فى الإقليم، وأنه لن يكون هناك استقرار سياسى أو إستراتيجى دون التوصل لحل حقيقى للقضية الفلسطينية.

المسار الثانى : يتم هذا المسار من خلال دور وزارة الخارجية - والتى تُعَدُّ أساس الحركة الدبلوماسية فى الخارج - وعبر المؤتمرات الدولية والإقليمية، ومن خلال جهد السفارات المصرية فى الخارج، وفى الأمم المتحدة، وإن كان هذا الدور لوزارة الخارجية قد تقلص بصورة كبيرة نتيجة تدخل المخابرات العامة لإدارة الملف خاصة فى قطاع غزة، مع تركيز الخارجية المصرية على التعامل مع السلطة الفلسطينية وتبنى خيارات التعامل الدولى سواء من خلال الرباعية الدولية أو صيغة ميونخ، إضافة لمتابعة التطورات الفلسطينية بصورة بيروقراطية .

المسار الثالث : يتم هذا المسار عبر لقاءات واتصالات تتم من خلال بعض المستشارين والخبراء وهو مسار غير رسمى يستهدف فى بعض الأحيان نقل رسائل مهمة فى توقيتات حرجة وهو ما يَسَّر بالفعل الكثير من الصعوبات والإشكاليات، واستطاع أن يُقَرِّب العلاقات المصرية الفلسطينية فى مراحل معينة على مستوى الرئيسين عبد الفتاح السيسى / محمود عباس، خاصة فى ترتيب بعض اللقاءات الرئاسية أو فتح قنوات مباشرة تتجاوز القنوات الرسمية بصورة واضحة .

فى هذا الإطار يجب التفرقة بين تعامل السياسة المصرية على مستويين : **الرسمى الدبلوماسى** بين مصر والسلطة الفلسطينية، على اعتبار أن السلطة الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى وعنوان لممارساته السياسية فى المنظومة الدولية، وبين التعامل **الأمنى والدبلوماسى** مع حركة حماس باعتبارها سلطة قائمة وفقًا لسياسات الأمر الواقع ومن خلال جهاز حكومى رسمى ممثلاً لحركة حماس، ويركز التعامل المصرى على البعد الأمنى والاستخباراتى بالأساس فى إطار ضبط الحدود والعمل على بناء تفاهمات أمنية وإستراتيجية ممتدة وهو ما يجرى.(٨)

وتفصل مصر ما بين تعاملاتها السياسية مع السلطة الفلسطينية وفى ظل تحفظات الأخيرة على تعاملات مصر مع قطاع غزة باعتباره ملفًا أمنيًا بالأساس وليس سياسيًا، وهو ما قد يؤدى لبعض التوترات غير الدورية بين الجانبين المصرى والفلسطينى فى هذا الإطار من عدة زوايا :

١- تبنت مصر الحوار الفلسطينى الفلسطينى ومحاولات تحقيق المصالحة الفلسطينية ولكن غياب الإرادة السياسية لدى الطرفين حال حتى الآن دون تحقيق المصالحة على الأرض رغم ما بذلته مصر من مجهودات طوال السنوات الأخيرة(٩).

٢- ظلت مصر على مقربة من التطورات الفلسطينية الداخلية والإقليمية، ومن ثم عملت على تقريب وجهات النظر بين الفصائل الفلسطينية وليس بين حماس وفتح فقط، وهو ما اتضح جليًا فى رعاية مصر لحدث الانتخابات الفلسطينية التى أصدر الرئيس محمود عباس مراسيمها وجرت فى القاهرة مباحثات ممتدة فى هذا السياق تحت إشراف جهاز المخابرات العامة.

٣- تعمل القاهرة فى الملف الفلسطينى فى ظل مناكفات قطرية وتركية وإيرانية حيث مرجعيات الفصائل الفلسطينية، وبالتالى فإن القاهرة تواجه إشكاليات حقيقية فى التوصل إلى مقاربة مصرية فلسطينية مباشرة تمهد الأجواء لتحقيق المصالحة الفلسطينية من جانب، والعمل على بناء موقف فلسطينى موحد فى ظل التدخلات الإقليمية الراهنة والتى ستستمر ولن تتراجع .

٤- تواجَه القاهرة باتهامات على الجانبين سواء فى قطاع غزة أو فى رام الله؛ حيث يجرى اتهام السياسة المصرية بأنها تسعى لتوفير الأمن وضبط الحدود بالأساس، وأنها تمارس سياسات مباشرة تدخلية بهدف تطويع الفلسطينيين فى القطاع، مع مطالبة سلطات القطاع بفتح معبر رفح وفقًا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسى، ومن اللافت للنظر أن لقاء القيادات الفلسطينية الرئيس السيسى تضمَّن مطلب فتح المعبر بالأساس فى إشارة لها مدلولها بأهميته الكبيرة لدى

سكان القطاع ، كما تتهم السلطة الفلسطينية مصر بالتدخل فى توجيه مسار الداخل الفلسطينى، ومحاولة طرح أسماء بديلة بعد الرئيس محمود عباس فى إطار معركة الخلافة الفلسطينية، وهو ما انعكس فى الوقت الراهن فى إدارة المشهد الانتخابى الذى سيتم – إن مضت الاستحقاقات الفلسطينية فى مسارها – خاصة أن الصراع فى الانتخابات التشريعية مختلف تمامًا عن ما سيدور فى انتخابات الرئاسة، ودخول القيادى الفلسطينى مروان البرغوثى على خط المنافسة مع الرئيس محمود عباس (١٠) .

٥- **تتابع مصر تحولات المشهد الفلسطينى عن قرب، ولكن الإشكالية الحقيقية التى تواجه مصر فى هذا الوقت وفى ظل ما يجرى من تطورات فلسطينية إقليمية تتركز فيما يلى :**

أ- بقاء السياسة المصرية فى دائرة المنافسة التقليدية للأدوار القطرية والتركية والإيرانية؛ حيث إن ما تملكه السياسة المصرية هو المصداقية، ومسعى الجانب الفلسطينى بصرف النظر عن تصنيفاته وتعقيداته للتعامل مع مصر، إلا أن مصر تدور فى دائرة ضيقة من الحسابات الأمنية والإستراتيجية على عكس الأطراف الإقليمية المراوغة، التى تتدخل فى الملف الفلسطينى وفقًا لحسابات محددة ومن خلال تشابك وتفاعلية قد تكون مكلفة، خاصة الجانب التركى فى القدس وفى قطاع غزة وغيرها، كما أن إيران لا تزال تقدم دعمها لحركتى الجهاد الفلسطينى وحركة حماس وحركة صابرون، كما أن الوجود القطرى فى قطاع غزة الذى كرس الوجود القطرى عبر لجنة إعمار القطاع بات واقعًا لا يمكن تجاوزه مصريًا .

ب- تركز أجهزة المعلومات على إعادة بناء سياسة مصرية واضحة المعالم تجاه السلطة الفلسطينية من خلال ما يلى (١١) :

- أن التنسيق الفلسطينى مع الدول المعنية كالأردن على سبيل المثال سيتطلب بالفعل وجودًا مصريًا دائمًا مع الأردن لتحقيق مكاسب مصرية حقيقية، خاصة مع خصوصية العلاقات الأردنية الأمريكية وإبرام اتفاق أمنى بين عمَّان وواشنطن ودخول الإدارة الأمريكية لدعم الأسرة الهاشمية بعد الاضطرابات الأخيرة التى أكدت مكانة الملك عبد الله الثانى بصورة واضحة، وسيتطلب ذلك تحركًا مصريًا مسئولاً ودائمًا فى التعامل مع الأردن كمدخل حقيقى ومهم فى هذا الإطار (سيقترح بشأنه لاحقًا) .
- أن تطوير العلاقات القطرية المصرية فى الوقت الراهن واستئناف الاتصالات الرئاسية بين الرئيس عبد الفتاح السيسى والأمير تميم بن حمد سيتطلب تحركًا مصريًا والتنسيق مع قطر فى قطاع غزة أيضًا فى إطار مناخ سياسى جديد قد يُلحق مصر ببعض الترتيبات السياسية والاقتصادية فى قطاع غزة ويُسهم فى تعزيز الدور الراهن للسياسة المصرية فى قطاع غزة – هذا بافتراض بقاء الأوضاع على ما هى عليه – أو حدوث تقاسم للسلطة فى القطاع والضفة الغربية، أو تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وبالتالى فإن السياسة المصرية مطالبة بالانفتاح الحذر على الأطراف الإقليمية خاصة المنخرطة فى الملف الفلسطينى ودون قيود حقيقية وفى ظل تقييمات سياسية تتجاوز الإطار الأمنى الراهن، أو حصر التحرك المصرى فى التعامل على جزئيات محدودة متعلقة كما يجرى فى الوقت الراهن، وبالتالى فإن السياسة الخارجية المصرية يجب أن تتحرك وفق إستراتيجية متجددة تتجاوزالدوائر الضيقة ومساحات التحرك المحدودة (١٢) .
- حال تطور العلاقات المصرية التركية لسيناريو إيجابى فإن التنسيق المصرى التركى سيعمل فى اتجاه ضبط الحركة التركية فى مجمل الملف الفلسطينى، وليس فقط فى قطاع غزة حيث علاقات الفصائل مع تركيا بل فى القدس الشرقية، وفى مجمل التحرك التركى الذى يريد أن يستثمر حضوره فى الملف الفلسطينى فى لعب دور على مستوى العالمين العربى والإسلامى – وهو ما يجب الانتباه إليه مبكرًا – مع عدم التسليم بأن مصر قد تقبل بتفاهمات أو توزيع أدوار أو نفوذ فى الملف الفلسطينى لاعتبارات تتعلق أساسًا بأن القضية الفلسطينية أحد أهم مرتكزات السياسة الخارجية المصرية، وتركها لبعض الأطراف الإقليمية للتحكم فى مسارات تحركاتها أو تطوراتها سيؤدى بالفعل إلى تداعيات مكلفة على السياسة الخارجية المصرية مما يتطلب فى الوقت الراهن التنبه لمسارات تحرك الأطراف الإقليمية من جانب وتأثير تدخل بعض الأطراف الإقليمية على أداء دور محدد، مما قد يؤثر

على مسارات التحرك مع القوى المؤثرة مثل إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى.

ج- **وفى مقابل ذلك فإن مسار التعامل المصرى الإسرائيلى عامة وتجاه الجانب الفلسطينى يعمل وفقًا لما يلى :**

- أن البعد الفلسطينى فى مسارات العلاقات الإسرائيلية المصرية واضح والثنائى فى العلاقات أكبر من أى تحولات فى مستويات العلاقات المستقرة بين البلدين .
- أن التحول فى تطوير العلاقات المصرية الإسرائيلية فى الفترة الراهنة والمحتملة مرتبط بمسعى اسرائيلى للانفتاح على الإقليم بكامله مع التطلع لدور جيد وحقيقى للتعامل مع مصر باعتبار أنه نموذج حقيقى للسلام فى المنطقة بكاملها (١٣).
- أن خيارات التعاملات المصرية مع إسرائيل محكومة بسياسات مصلحية للجانبين، وهو أمر طبيعى فى ظل التطورات المفصلية فى الإقليم والتى باتت تطرح دورًا تدخليًا لاسرائيل فى منظومة العلاقات الإسرائيلية العربية.
- أن هناك تصورًا حقيقيًا مطروحًا يركز على أن توقيع المزيد من اتفاقيات السلام بين إسرائيل ودول عربية قد أدى بالفعل إلى خسائر فلسطينية حقيقية بسبب افتقاد ورقة العزلة والمقاطعة لإسرائيل، وهو ما سيتطلب بالفعل مراجعة سياسية كاملة فى الفترة المقبلة على مستوى مواقف الدول والسلطة الفلسطينية بل وإسرائيل .

ثانيا : محددات الحركة المصرية

١- تعمل السياسة الخارجية المصرية تجاه الموقف الإسرائيلى والقضية الفلسطينية انطلاقًا من ثوابت محددة وفى ظل بيئة إقليمية ودولية معقدة تتطلب فى الوقت الراهن إعادة ترتيب حساباتها فى ظل التحولات السياسية على الجانب الفلسطينى وفى داخل إسرائيل .

٢- تركز السياسة الخارجية المصرية على بعض الأولويات الأمنية والسياسية والإستراتيجية فى التعامل مع الموقف الإسرائيلى تجاه القضية الفلسطينية، وانطلاقًا من استمرار الطرح المصرى المباشر بالإقرار بحل الدولتين كخيار دائم للسياسة المصرية فى ظل التحولات الهيكلية التى تمت فى منظومة الصراع العربى الإسرائيلى طوال السنوات الخمس الأخيرة وتتطلب التعامل معها بجدية وعبرخطة مرحلية متوسطة أو طويلة المدى.

٣- تنطلق السياسة الخارجية المصرية للتعامل مع الجانب الإسرائيلى انطلاقًا من وجود معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وثبات مسارات واتجاهات العلاقات، وعدم دخول الجانبين فى أى مواجهات عسكرية على الحدود، ونجاح اتفاقية الكويز فى تحقيق أهدافها، واستمرار منظومة التعاون فى مجال استيراد الغاز وقرب الدخول فى مفاوضات بشأن ترسيم الحدود البحرية، ودخول إسرائيل فى منظومة التعاون الإقليمى فى شرق المتوسط والتحاقها بعضوية منتدى غاز المتوسط، إضافة أيضًا لدخولها المنظمة الإقليمية للغاز، وأن هذا الأمر لم يمنعها من القيام بمشروعات ثنائية ومتعددة مع كل من قبرص واليونان، كما أن أى تطور إيجابى فى العلاقات بين مصر وتركيا سيكون له انعكاساته على العلاقات التركية الإسرائيلية.

٤- تتحرك السياسة الخارجية المصرية تجاه التطورات الفلسطينية انطلاقًا من دور مصرى متعدد المسارات وليس مقصورًا على طرف واحد أو ملف بعينه بل يتسع فى مساحات ممتدة – رغم كل السلبيات الراهنة – إلا أنه يتميز بمصداقية حقيقية وقدرة على المناورة والتحرك والعمل على أكثر من تطور، وهو ما يمكن اعتباره أحد المنطلقات المهمة التى يمكن التحرك من خلالها والتركيز عليها فى أى سيناريو يمكن للقاهرة العمل عليه فى المديين المتوسط والطويل الأجل (١٤) .

٥- تتحرك السياسة الخارجية المصرية تجاه التطورات الإسرائيلية الراهنة والمرشحة للاستمرار فى المدى المنتظر انطلاقًا من علاقات راسخة مستمرة منذ توقيع معاهدة السلام، إلا أن القاهرة ستواجه بضغوطات حقيقية من الجانب الإسرائيلى – بصرف النظر عن الدور المصرى فى القضية الفلسطينية خاصة – نتيجة إقدام بعض الدول العربية على توقيع اتفاقيات سلام مع الجانب الإسرائيلى وبوتيرة كبيرة وسريعة مما سيدفع بإسرائيل للمطالبة بالمثل وهو ما تتحفظ مصر على تفاصيله وتُبقى مساحات التعاون مع إسرائيل فى نطاقات محددة، مع عدم التجاوب مع المطالب الإسرائيلية الملحة بتطوير منظومة التعاون المشترك الثنائى أو الإقليمى، والاكتفاء ببعض المشروعات فى نطاق جماعى مع التركيز على الاقتصادى وليس الأمنى أو السياسى مثلما يجرى مع الدول العربية التى وقّعت اتفاقيات سلام مع إسرائيل وعلى اعتبار أن إسرائيل باتت عضوًا رسميًا فى نطاق التحالف البحرى لمواجهة التهديدات الإقليمية، وأنها

تسعى لتكون طرفًا فاعلاً فى أمن الخليج لمواجهة إيران، ولعل المواجهات الدائرة بين إيران وإسرائيل واستهداف المنشآت النووية الإيرانية والمواجهات المباشرة فى مياه الخليج واستهداف السفن الإسرائيلية ما يؤكد هذا .

ثالثا : قيود الحركة المصرية

١- **تحفظات إسرائيلية :** تحتاج إسرائيل مصر فى الملف الفلسطينى وفى قطاع غزة تحديدًا منعًا لتطور الأوضاع الأمنية فى منطقة غلاف غزة، كما تسعى الحكومة الإسرائيلية لدور مصرى دائم فى تثبيت الهدنة وإقرارها مع الالتزام بتقديم تسهيلات لسكان القطاع، كما تحتاج إسرائيل مصر فى نقل رسائل سياسية للسلطة الفلسطينية وإن كانت إسرائيل تفضل أحيانًا الأردن لطبيعة وخصوصية العلاقات الأردنية الإسرائيلية فى هذا السياق، وبالتالى فإن إسرائيل تقيد من مساحات الحركة المصرية فى الداخل الفلسطينى وتريد الإبقاء على دوره النمطى .

٢- **منافسات حقيقية :** تتخوف إسرائيل من أى طرح مصرى مستجد وتتعامل معه بجدية؛ ففى الوقت الذى تتحدث فيه إسرائيل عن خياراتها تجاه التعامل الفلسطينى وفقًا لرؤية الأحزاب السياسية المختلفة والقوى الحزبية، فإن مسارات تحركها يعتمد على خطاب إعلامى وسياسى مكرر، خاصة أن المنافسين للحركة المصرية على المستوى الإقليمى لا يطرحون خيارات تسوية كاملة أو حلولاً مباشرة وإنما الاكتفاء بالوجود فى الملف الفلسطينى لاعتبارات مصلحية، وهو ما ترغب الحكومة الإسرائيلية فى استمراره.

٣- **غياب الداعم الدولى :** يجب تأكيد أن السياسة الخارجية المصرية تواجه بأزمة حقيقية فى غياب الداعم الدولى للحركة المصرية سواء من قبل الولايات المتحدة (رغم التأييد الأمريكى للحركة المصرية) أو روسيا أو الصين، وهو ما يدفع القاهرة للتحرك بمفردها فى ظل حسابات مقيدة للغاية ويتطلب إعادة ترتيب الخيارات والتقييمات السياسية والإستراتيجية، فالإدارة الأمريكية اتجهت للتعامل مع الأردن ولم تتحرك صوب مصر بكل ثقلها السياسى والإستراتيجى، وهو ما يشير إلى أن التحرك المصرى تجاه إسرائيل فى الملف الفلسطينى وبكل تفاصيله سيتم بالفعل من خلال مسار مصرى إسرائيلى بالأساس، وإن كانت أى مقاربة سياسية جديدة مع قطر وتركيا بل وإيران – حال الانفتاح على بدء لقاءات أمنية مشابهة لتركيا – سيغير من الأمر وسيزن الموقف المصرى فى التعامل مع الملف الفلسطينى وسيطور من التحولات الجادة والمباشرة فى ملف العلاقات المصرية الفلسطينية وبما سيخدم التحرك المصرى تجاه إسرائيل.

٤- **إشكاليات مستجدة :** تفتقد العلاقات المصرية الراهنة مسار التحرك الانفرادى فى ملف العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية لاعتبارات متعلقة بسياسات رد الفعل الراهنة، وعدم وجود قنوات للتواصل الفلسطينى الإسرائيلى باستثناء التنسيق الأمنى الذى أعاده الرئيس محمود عباس بعد تولى الرئيس جو بايدن سعيًا وراء الانفتاح على الإدارة الأمريكية الراهنة، التى قدمت بعض البوادر الإيجابية للسلطة من إعلان إعادة ضخ المساعدات الاقتصادية للسلطة وهو ما تم بالفعل، واستئناف ضخ المساعدات والمنح لوكالة الإنروا وإعادة فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى واشنطن وإعادة فتح القنصلية الأمريكية فى القدس الشرقية، وغيرها من الإجراءات الأمريكية . وبالتالى فإن السياسة الخارجية المصرية مطالبة بخلق الأدوار والتحرك المبادر وعدم التركيز على الوضع الراهن المرشح للاستمرار، وهو ما سيتطلب مزيدًا من الحركة التكتيكية والإستراتيجية، خاصة أن الداخل الإسرائيلى بات معقدًا ويحتاج لآليات جديدة للتعامل المصرى، مع التوقع بأن الحكومة الإسرائيلية ستعمل على جس نبض مصر جيدًا واختبارها بصورة دورية فى التعامل مع التطورات الفلسطينية الإسرائيلية وهو ما يجب على القاهرة التفاعل معه تثمينًا وتأكيدًا لدورها فى الملف الفلسطينى لدى الإدارة الأمريكية الراهنة والتى لا تزال تُقيِّم طبيعة الدور المصرى الراهن والمحتمل من قراءتها لمسائل داخلية (الحقوق- الحريات – الليبرالية – التعددية)، وغيرها من مترادفات الخطاب السياسى والإعلامي والإستراتيجى للعالم وليس تجاه مصر تحديدًا (١٥).

رابعا : الفرص المتاحة

أمام السياسة الخارجية المصرية فرص حقيقية للتحرك قدمًا لممارسة دور جديد على النحو التالى :

الجانب الإسرائيلى :

إن رسم الفرص المتاحة للسياسة الخارجية المصرية تجاه الموقف الإسرائيلى من القضية الفلسطينية يتطلب الإشارة إلى ما يلى :

١- أنه لا توجد ضغوطات حقيقية على الجانب الإسرائيلى للدخول فى مفاوضات حاسمة تُنهى الصراع الفلسطينى

الإسرائيلى وتُقر حق الفلسطينيين فى دولة مستقلة عاصمتها القدس، وبالتالى فإن مسارات التحرك للسياسة المصرية يتطلب العمل على حلول جزئية ومنع الاصطدام مع الموقف الفلسطينى الإسرائيلى والحفاظ على ضبط الحدود مع قطاع غزة، مع تهميش جميع التداعيات الواردة على الأمن القومى المصرى وعدم الدخول فى مجالات جديدة قد لا يسعى إليها الجانبان الفلسطينى والإسرائيلى فى الوقت الراهن، وبالتالى فإنه على مصر الاستعداد جديًا لكل الخيارات المتاحة، مع دراسة تأثير أى تحول مفصلى على الحسابات والنفوذ المصرى فى القضية الفلسطينية، مع عدم السماح بأى تحرك قد يخصم من أصول الحركة المصرية .

٢- إن تصور طرح التسوية أو السلام يجب ألا يقابَل بدور مصرى تدخلى بصورة كاملة فى إيجاد التسوية أو فرضها، إذ إن هناك تصورًا فى إسرائيل يدفع بأنه إذا رغبت مصر فى التوصل لتسوية أو إيجاد دولة فعليها أن تدفع ثمن السلام ليس من خلال إجراءات حقيقية فى القطاع أو فى رفح، وإنما بتقديم تنازلات إستراتيجية وأمنية فى سيناء مما يُمهد الأطراف للدخول فى مفاوضات حقيقية ومباشرة ودون قيود من قبل أى طرف .

٣- أن مصر ليس لديها الفرصة الجيدة فى الانفتاح على كل الأطراف للتعامل مع تطورات المواقف الإسرائيلية الفلسطينية فى الوقت الراهن والمنتظر، خاصة أن الإشكالية الحقيقية ترتبط بالداخل الإسرائيلى المتردد وغير الساعى للتوصل لتسوية مقبولة فى الوقت الراهن، ومن ثَمَّ فإن السياسة المصرية لا ينبغى الدخول فى مساحة من التفاوض فى ظل الوضع السياسى الفلسطينى أو الإسرائيلى وقد يكون أمامها خيارات سنطرحها لاحقًا.

٤- أن تطوير العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية قد يخدم القبول الإسرائيلى ببعض الأفكار للدخول فى مفاوضات بدعم مصرى أمريكى، ولكن الإشكالية التى تواجه مصر هى ما تقوم به بعض الدول من إبرام اتفاقيات تسوية وسلام قد تخصم من أسس الحركة المصرية الراهنة، وتدفع بقوة إلى محاصرة مصر وبقائها فى دائرة محددة على اعتبار أن هناك مقارنات تتم فى السياق السياسى والإستراتيجى مع مصر، وهو ما يتطلب مراجعة حقيقية لما يمكن التوصل إليه من خيارات وحلول مهمة فى إطار المسعى المصرى للتوصل لحل قد يأتى فى نهاية المطاف على حساب الأمن القومى المصرى، مع تأسيس أى كيان فلسطينى أو حتى حدوث حالة من الفوضى العامة فى الأراضى الفلسطينية فى حال انسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة من جانب واحد، مثلما جرى فى حال الخروج من قطاع غزة بعد إيجاد الترتيبات الأمنية فى غور الأردن وفى داخل الضفة، مع إقرار بالوضع الإستراتيجى الكامل فى مناطق التماس وبالقرب من المستوطنات الآهلة بقطعان المستوطنين.

الجانب الفلسطينى :

يتطلب التحرك المصرى تجاه التعامل الفلسطينى ورؤية الجانب الإسرائيلى لهذه التحركات المصرية ما يلى:

١- العمل على منطلقات حقيقية ومنظومة كاملة خاصة أن السلطة الفلسطينية لا ترحب بدور مصرى منفرد، إنما من خلال جهد جماعى فلسطينى أردنى مصرى، مع الاستمرار فى نقل رسائل للجانب المصرى فى أن القرار الفلسطينى سيبقى فى نهاية المطاف وطنيًا ولا موقع فيه لتحيز أو تقديم تنازلات من أى نوع، وهو ما يتفهمه الجانب المصرى أحيانًا ولكن فى بعض الأحيان يتعمد العمل على العنصر التكتيكى وليس الإستراتيجى وهو ما قد يؤدى لخسارة مصر الكثير من المكتسبات الفلسطينية الحقيقية والتى تعمل فى أغلب الأحيان لمصلحة مصر .

٢- إن استمرار عدم وجود سياسة مصرية واضحة ومخطط لها من قبل مصر تجاه السلطة الفلسطينية قد يؤدى لنتائج سلبية على أى مسار للتحرك المصرى وتكلفة عالية فى حال خسارة مصر مجالات التحرك مبدئيًا، باعتبار أن الحضور المصرى فى ملفات الإقليم خاصة فى القضية الفلسطينية قد يؤدى لصعود دور أطراف أخرى، وهو ما يجرى فى الوقت الراهن ويتطلب سرعة فى التحرك وعدم الوقوف فى المكان نفسه، مع تطوير مجالات التحرك ونقلها من طابعها الدبلوماسى العام والمكرر إلى مساحة أخرى من التفاهمات الحقيقية الفعالة .

الخاتمة

أمام السياسة الخارجية المصرية للتحرك تجاه الموقف الإسرائيلى من القضية الفلسطينية اتباع السيناريوهين، وذلك على النحو التالى :

السيناريو الاستباقى: يحتاج هذا السيناريو لوسائل وإمكانات حقيقية للعمل والانتقال من سياسة رد الفعل للمبادرة والمواجهة وطرح الرؤى، والخروج من الشرنقة الراهنة لمجال أرحب يغير من قواعد التعامل فى الملف ولا يقصره على تحركات مصرية أردنية أو صيغ جديدة مثل (صيغة ميونخ)، أو غيرها وإنما العمل على ما يلى :

- تعيين مبعوث رئاسى للملف الفلسطينى يتولى إدارته بصورة مهمة ومباشرة ويعمل تحت إشراف وتوجيه السيد الرئيس مباشرة .
- بلورة سياسة إستراتيجية فى قطاع غزة خارج السياق الأمنى والاستخباراتى، ويمكن أن تركز هذه الإستراتيجية على البدء فى تنفيذ بعض الوعود المصرية فى إقامة منطقة اقتصادية أو تجارية حرة.
- التفكير جديًا فى إيجاد آلية مقيمة فى قطاع غزة بالتنسيق مع بعض الأطرف العربية المعنية لموازنة ما يجرى من بعض الدول العربية ومنها قطر وإيران وتركيا.
- التنسيق مع الأردن وفق صيغة ٢/٢ المهمة فى هذا الإطار، والتى تشمل وزيرى خارجية البلدين بهدف تأسيس التعاون الإستراتيجى فى الملف الفلسطينى.

وعلى الجانب الإسرائيلى من الضرورى إقدام مصر على ما يلى :

- آن الأوان لكى تعيد مصر بوصلتها عربيًا وفلسطينيًا وعدم البقاء فى الموقع نفسه الذى وقفت فيه منذ سنوات، وهو ما يتطلب التحرك تجاه إسرائيل وإفساح المجال لتعاملات مصرية إسرائيلية رسمية جديدة، مع الحفاظ على الرفض الشعبى الراهن تجاه قضايا التطبيع.
- من الضرورى التركيز على المصالح العليا الثابتة لمصر فى القضية الفلسطينية وعدم العمل على نقاط غير واضحة أو مواقف متغيرة، وهو ما يتطلب إعادة بناء محاور جديدة وتحالفًا أكثر رسوخًا فى إقليم شرق المتوسط وفى منطقة المشرق، وإعادة سوريا لمحيطها العربى فى الجامعة العربية وضمها لتجمع الدول مصر والأردن والعراق.
- التجاوب الحذر مع المطالب الإسرائيلية الراهنة والمرتبطة بضرورة تطوير العلاقات ودخولها مساحة أخرى من التعاون، مع الانتباه إلى أن مصر خسرت أهم ورقة فى التعامل العربى الإسرائيلى غير المباشر فى مراحل سابقة، وهو ما يتطلب بالفعل مراجعة مجمل السياسات المصرية فى هذا السياق .
- الدخول على خط الطرح الإسرائيلى لإطار التسوية مع دراسة إمكان قيام مصر – فى حال تقبل السلطة الفلسطينية ذلك- العودة لخيار الدولة الواحدة أو الدولة الثنائية القومية، على اعتبار أن اليمين الحاكم فى إسرائيل الذى سيظل يحكم إسرائيل لسنوات طويلة بدأ يتخلى تمامًا عن إقامة كيان مستقل للجانب الفلسطينى، ومن ثَمَّ فإن مصر يمكنها طرح البديل العملى عند الضرورة وفى حال التجاوب الفلسطينى.
- من الضرورى الاستمرار فى خط الرفض المصرى للإجراءات الأحادية الجانب من الجانب الإسرائيلى تجاه الداخل الفلسطينى، وإن كان هذا الأمر سيتطلب العمل على طرح البدائل الممكنة والمباشرة مع تبنى خطاب إعلامى وسياسى واضح سواء داخل إسرائيل أو مع المستوى الرسمى سياسيًا وإستراتيجيًا [١٦] .

سيناريو الترقب / الانتظار ويحتاج هذا السيناريو للعمل بقاء السياسة المصرية فى وضعها الراهن الذى سيكون مكلفًا فى ظل بقاء المعطيات الراهنة لبعض الوقت؛ إذ إن الترقب والانتظار قد يؤديان لمزيد من التوتر فى العلاقات المصرية الفلسطينية من جانب وبقاء العلاقات المصرية الإسرائيلية فى إطارها التقليدى فى ظل التحركات الراهنة للدول والقوى الإقليمية والعربية على حد السواء، **وهو ما يتطلب من الجانب الفلسطينى :**

- الإبقاء على سياسة مصر الأمنية فى قطاع غزة والسياسية فى الضفة الغربية لحين تغير المعطيات الراهنة على الارض .
- الاستمرار فى إدارة الحوار الفلسطينى مع التأهب لمحاولات اختراق الهدنة فى القطاع أو فشل المسار الخاص باستكمال مسار العملية الانتخابية أو حدوث انقطاع فى خطواتها المرتب لها سلفًا .

وتجاه الجانب الإسرائيلى قد يكون من المفيد حال الاستمرار فى هذا السيناريو العمل على ما يلى :

- الاستمرار فى دعم العلاقات الثنائية وإتمام الزيارات المتبادلة فى نطاق مشروعات التعاون الإقليمى وفى شرق المتوسط والبحر الأحمر.
- العمل على تقريب وجهات النظر ودعوة الجانبين لمزيد من الخطوات الحقيقية لاستئناف الاتصالات الفلسطينية الإسرائيلية وفقًا للمرجعيات الدولية وليس من خلال سياسة الأمر الواقع.
- تكشف مسارات جديدة للتعامل مع الإدارة الأمريكية ومحاولة بناء مواقف مصرية أكثر اهتمامًا وأولوية لدى إدارة الرئيس جو بايدن لإقناعها بضرورة التنسيق والعمل مع مصر ليس فقط فى الملف الفلسطينى وإنما فى سائر قضايا الإقليم .

الخلاصة :

إن مستقبل السياسة الخارجية المصرية تجاه تطورات القضية الفلسطينية مرتبط فى الأساس بتطورات المشهد الفلسطينى وملامح تطوره فى قطاع غزة أو الضفة الغربية، كما يرتبط بالأساس بالتحولات الجذرية فى المشهد الإسرائيلى والاتجاه إلى التطرف والتشدد بصورة مبالغ فيها، وفى ظل عجز الإدارة الأمريكية عن اتخاذ إجراءات أو تدابير مُحكمة لجمع الطرفين، وهو ما يتطلب من مصر الاستعداد والعمل على مسارات وخيارات وسيناريوهات متعددة ومتنوعة لتحقيق مصالحها القومية العليا فى ظل أى تطورات محتملة.

المراجع :

(١) "بروتوكول بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة إسرائيل بشأن المناطق الصناعية المؤهلة" . QIZ Egypt - Ministry of Trade and Industry (Egypt). مؤرشف من الأصل فى 27-08-2018.

(2) Katharina Hone, "Blurred Lines and Lost Trust?…Diplomacy and Intelligence Gathering. Eavesdropping on G20 Delegates in 2009", 18 Jun, 2013, at, https://goo.gl/DVzC6J

(3) Tom Christensen and others, "The challenges of coordination in national security management – the case of the terrorist attack in Norway", International Review of Administrative Sciences, Vol. 81, issue 2, June 2015.

(4) John D. Stempel ,Diplomacy and Intelligence, Diplomacy, Security Studies, Mar 2010,at: https://goo.gl/4EtGRV

(5) Yvan Lledo-Ferrer ,Intelligent Diplomacy The Role of Intelligence in Foreign Policy as Illustrated by the Iran Deal, the Belfer Center ,June 2016 at: https://goo.gl/Aa1pcV

(6) M. Afzalur Rahim, and others ,A Model of Emotional Intelligence and Conflict Management Strategies: A Study in Seven Countries ,International Journal of Organizational Analysis, Vol. 10, No. 4, 2002 at: https://goo.gl/z8Mn29

(7) ArashHeydarianPashakhanlou ,Intelligence and diplomacy in the security dilemma: gauging capabilities and intentions ,International Politics, 2018, Volume 55, Number 5, https://goo.gl/FrvvXu

(8) Jonathan Pinkus, "Intelligence and Public Diplomacy: The Changing Tide." Journal of Strategic Security 7, no. 1 (2013):https://goo.gl/TYCxMk

(9) Egypt and inter-Palestinian dialogue https://english.ahram.org.eg/NewsContentP/4/414297/Opinion/Egypt-and--interPalestinian-dialogue.aspx

(10) After Abbas: Contextualizing Palestinian Political Succession https://www.wilsoncenter.org/publication/after-abbas-contextualizing-palestinian-political-succession

(11) Palestinian Authority in talks with Egypt to develop natural gas field off Gaza Strip's coast https://www.egypttoday.com/Article/1/119910/Palestinian-Authority-in-talks-with-Egypt-to-develop-natural-gas

(12) https://www.sis.gov.eg/Story/136421/Egypt-and-the-Palestinian-cause?lang=en-us

(13) Tensions between Egypt and israel are back in the Israeli pres https://enterprise.press/stories/2022/08/25/tensions-between-egypt-and-israel-are-back-in-the-israeli-press-79122/

(14) Cairo sees Israel as being led by '2 governments,' Egypt official reportedly says https://www.timesofisrael.com/cairo-sees-israel-as-being-led-by-2-governments-egypt-official-reportedly-says/

(15) Strengthening the U.S.-Egyptian Relationship https://www.cfr.org/report/strengthening-us-egyptian-relationship

(16) Sisi reiterates Egypt's rejection of any measures to change status quo of Jerusalem https://english.ahram.org.eg/News/487955.aspx